الوقف البيئي ودوره في التنمية المستدامة

أ.د. عودة الجيوسي
المدير الإقليمي للاتحاد الدولى لحماية الطبيعة
لمنطقة غرب آسيا
e-mail: orj@iucn.org

كثيراًيظر إلى محدودية مصادر التمويل كأحد المحددات الأساسية لـ تحقيق الأهداف التنموية في الـوطن العربي، وهذه النظرة بحاجة إلى مراجعة ناقدة. إن الدعم الخارجي للعالم الثالث خلال الخمسة عقود الماضية لم يحقق المؤمل منه، بل على النقيض عمل على الحد من قدرة الدول النامية على إدارة مواردها وزاد مـن اعتمادها على الدعم الخارجي رغم الثر اء المتوفر في منطقتنا العربية . إن الفرصـة مواتيـة مـع النمـو الاقتصادي في قطاع النفط في المنطقة العربية لتطوير مصادر تمويلية محلية عربية مستدامة مثـل الوقـف البيئي.

لقد عرف المجتمع العربي الاسلامي نظام الوقف منذ أربعة عشر قرناً حيث كان الوقف يُمّثل قاعدةً اقتصادية ومعنوية لبناء ودعم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي في مختلف المجالات العلميـة والتعليميـة والصحية والخدمية. ومما لاشك فيه بإن نظام الوقف كان أحد الابتكارات المؤسسية والذي لا يزال يحمـل بداخله عوامل بقائه وامكانيات تطوره إذا هُيء له البيئة الممكنة كي يرى النور. والتحدي يكمن في قدرة العقل العربي على بناء مؤسسات المجتمع المدني المعاصر بإستلهام الحضارة العربية الاسلامية بحيث يحقق مفهوم التنمية المستدامة.لقد بقي مفهوم الوقف منحصراً في معناه الفقهي الذي لخصه ابن قدامه ا لحنبلـي (548-620 هـ)قبل نحو ثماذ ية قرون لقوله هو (تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة) وفي هذا إشارة الـى وضـعه الشرعيمن حيث كون ه " صدقه جارية " المراد منها استدامة الثواب والقرب من الله تعالى عن طريق دوام انفاق ريع تلك الصدقة في وجه أو أكثر من وجوه البر والخيرات على اختلاف انواعها وتعـدد مجالاتهـا . وعلى هذا قد استخلصت قواعد تمنع التعسف في استعمال الحقوق تعود إلى الأصل (لا ضرر ولا ضـرار) وحق الجميع في الإنتفاع من العناصر والموارد البيئية – كالماء والكلأ والنار.

المجتمع المدني والوقف:

يشير مصطلح المجتمع المدني الى " كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة من دون توسط الدولة " وإن دوره يتمثل بالمجال المعرفي الذي يتعلق بالمؤسسات والممارسات التي تقـع بـين مجالي الأسرة والدولة.

فعلى الصعيد الواقعي نجد أن المجتمع العربي الحديث قد ورث عديداً من المؤسسات المدنية التي أسهم نظام الوقف في انشائها والمحافظة عليها مثل المدراس والمكتبات العامه ودور الرعاية الصحية والاجتماعية وأسبلة

مياه الشرب وغير ذلك من المنافع العمومية التي عملت في صميم البناء الاجتماعي ودعمت شبكة العلاقات الاجتماعية.

ولعل ما يُكسب علاقة الوقف بالمجتمع المدني في الوطن العربي أهمية هو الاهتمام الملحوظ بالمجتمع المدني في العقدين الأخرين ومحدودية وعدم إستدامة الموارد المالية المحلية لتفعيل دور المجتمع المدني والسعي الحثيث لتوفير مصادر تمويلية خارجية ترهق كاهل الدول والشعوب وتحدث خللاً بنيوياً في رأس المال البشري والاجتماعي والفكري بحيث تكرس مبدأ التبعية وتحد من المبادرات المحلية والتنموية المعتمدة على المعرفة المحلية التي تحقق الاستدامة.

ولعل السبب الرئيسي لإنتشار مفهوم المجتمع المدني بمضمونه المستمد من المرجعية المعرفية الغربية هو محاولة بعض النخب الثقافية في الوطن العربي فصل مفهوم المجتمع المدني عن السياق التاريخي المحلي العربي مما يؤدي إلى الغفلة عن مكونات قيمية ومؤسسية أصيلة مثل التراحم والاحسان والزكاة والصدقات والاوقاف بمعناه الشامل وكلها لها اسهامات هامة في بناء نظام اجتماعي / بيئي مستدام.

يمكن القول، في ظل التغيرات الدولية والمشكلات البيئية السائدة ان النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية التي تهتم بدرجة كبيرة بزيادة كمية الانتاج، لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية على هذا الكوكب لذا يجب أن يكون المنظور الاقتصادي لرفع مستوى معيشة الأفراد أكثر شمولاً من مجرد الاهتمام بالجوانب المادية فيما يتعلق بالقيم والخدمات التي يتم انتاجها واستهلاكها. حيث يجب ان يهتم مفهوم التنمية بالجوانب القيمية (values) وأن يتضمن تصورات لما يُمكن أن يكون عليه المجتمع المستدام.

وليتسنى لأي مجتمع أن ينعم بنوعية حياة مستدامة لابد من تكوين بنية إقتصادية ومالية محلية تضمن الاستقرار والأمن البيئي . من هنا يأتي دور الوقف البيئي كمصدر مستلهم من التراث والحضارة العربية كإسهام مؤسسي مالي وقانوني لتمويل ورفد العمل البيئي حتى نضمن توفير موارد للجيل القادم عبر الخدمات البيئية التي تقدمها الطبيعة فمثلاً يمكن أن يسهم الوقف البيئي في المجالات العلمية في توفير دعم للزراعة العضوية والصناعات النظيفة والطاقة النظيفة ودعم مشاريع للمياه والزراعة للحد من الفقر وإنشاء مكتبة بيئية عربية وتشجيع حركة الترجمة إلى العربية والبحث العلمي وتطوير سوية للتعليم والإعلام البيئي بالعربية وتطوير تشريعات وسياسات بيئية على المستوى الإقليمي.

فيما يلي ملخصاً لاهم النقاط التي ينبغي تأكيدها عند إعادة إحياء مؤسسة الوقف البيئي ضمن منظومة المجتمع المدني:

1. الوقف هو إحدى مؤسسات وصيغ المجتمع المدني التي ترفد مفهوم التنمية المستدامة.
2. الوقف صيغة محلية المنشأ ومن نتاج الثقافة العربية الاسلامية.

3. الوقف أهلي المنشأ والإدارةوالوظيفة والعائد ويدعم أهداف الدولة على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ووسيلة هامة من وسائل الاستقلالية الاقتصادية وتحقيق مبدأ التنمية المرتبطة بالانسان والموارد المحلية.
4. الوقف ليس عقاراً فقط بل مال وأدوات إنتاج ويمثل آلية تمويلية لرفد الأهداف الألفية للتنمية.

خلاصة القول أن الوقف البيئي في مضمونه وحقيقتة الاقتصادية، هو عملية تنموية بحكم تعريفه فهو يتضمن بناء الثروة الانتاجية المحليةمن خلال عملية استثمار ، تنظر بعين الاعتبار للاجيال القادمة وتقوم على التضحية بفرص استهلاكية آنية مقابل زيادة الثروة الانتاجية.